السلم التعليمي في السودان
(نظرة تقويمية)

د. فوزية طه مهدي خليل(*)

مقدمة :

إن التعليم كنظام شأنه شأن بقية الأنظمة الأخرى داخل المجتمع يحتاج دائماً إلى نمو وتطور وإلى تعهد هذا النمو في الاتجاه الصحيح المرغوب فيه . والمتتبع لتطور التعليم في السودان منذ الاستعمار وحتى إستقلاله منذ ١٩٥٥م يلاحظ بوضوح أن مسيرة التعليم قد مرّت بثلاث مراحل ، بدأت الأولى في عام ١٩٥٥م مع نيل السودان استقلاله ، وبرزت المرحلة الثانية في سنة ١٩٦٩م بإنعقاد مؤتمر التربية القومي في اكتوبر ١٩٦٩م ونتج عن هذه المرحلة تغيير السلم التعليمي من (٤ + ٤ + ٤) إلى (٦ + ٣ + ٣) ، وبرزت المرحلة الثالثة لتطوير التعليم في السودان من خلال الإستراتيجية القومية الشاملة بإنعقاد مؤتمر سياسات التربية والتعليم تحت شعار (إصلاح السودان في إصلاح التعليم) ، ونتج عن هذا المؤتمر تغيير السلم التعليمي ليصبح التعليم العام مرحلتين فقط بدلاً عن ثلاث ، أُطلق على الأولى مرحلة الأساس وتمتد إلى ثمان سنوات ويبدأ الإلتحاق بها من سن السادسة وأُطلق على الثانية مرحلة ثانوية متعددة المجالات موحدة الشهادة (أكاديمي وفني ودراسات إسلامية) وتمتد إلى ثلاث سنوات .

(*) أستاذ مساعد بقسم المناهج وطرق التدريس بكية التربية – جامعة أم درمان الإسلامية.

موضوع الدراسة :

إن التغيير الذي طرأ على السياسة التعليمية في السودان يمثل تغييراً جديداً في كل الجوانب العلمية التعليمية . ولكن بعد أن مر على هذا السلم التعليمي الجديد نحواً من ثمانية عشر عاماً كثر الحديث عن صلاحيته وعدم صلاحيته وكثر اللغط حوله ، وهنالك العديد من المشكلات والقضايا المثارة على الساحة التعليمية ، وهذه الدراسة بمثابة دراسة تقويمية لهذا السلم التعليمي لمعرفة مدى قدرة هذا النظام في التغلب على هذه المشكلات .

أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية هذه الدراسة مما يأتي :-

١- تعطي صورة واضحة شاملة لتخطيط التعليم العام (الأساس والثانوي) .

٢- تسهم في توفير دراسة تتبعية توثيقية لتطور السلم التعليمي في السودان .

٣- توفر دراسة تتبعية قد تساعد في إبراز الإيجابيات والسلبيات وبهذا توفر دراسة تحليلية تامة لرؤية الأخطاء حتى يتم إصلاحها والإيجابيات للإبقاء عليها .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من الآتي :-

١- إبراز تطور التعليم في السودان .

٢- المقارنة بين الإستراتيجية والواقع المعاش .

٣- إجراء دراسة تقويمية تحليلية شاملة لتجربة السلم التعليمي في السودان لمعرفة مدى قدرة هذا النظام الجديد في التغلب على الصعوبات التي واجهته ، وسوف ينصب التقويم والتحليل على كل محاور العملية التعليمية .

٤- تشخيص الحالة الراهنة للتعليم .

٥- محاولة وضع رؤى لتطوير التعليم العام بالسودان .

أسئلة الدراسة :

تتضمن أسئلة الدراسة ما يأتي :-

١- ما الأوضاع الراهنة للتعليم في ضوء المؤشرات التربوية والاستراتيجية ؟

٢- ما أهم قضايا التعليم وما أفضل السبل لمعالجتها ؟

٣- ما الذي يجب فعله لتحسين نظام التعليم ؟

منهج الدراسة :

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الظاهرة وتحليلها والمنهج التاريخي والذي يعتمد على الوثائق ونقدها وتحليل الحقائق التاريخية لرواية تطور التعليم في السودان ، ثم المنهج الإستقرائي والذي يهدف إلى التنبؤ بالظواهر المستقبلية سواء باستخدام التاريخ في ذلك أو التجربة أو غيرها .

مصطلحات الدراسة :

مرحلة الأساس :

هي المرحلة الأولى من مراحل السلم التعليمي وتنقسم في السودان إلى ثلاث حلقات :

الحلقة الأولى : وتمتد إلى ثلاث سنوات وتضم الفئة العمرية للأطفال من سن السادسة إلى التاسعة.

الحلقة الثانية : وتمتد إلى ثلاث سنوات وتضم الفئة العمرية من التلاميذ من سن التاسعة إلى سن الثانية عشر .

الحلقة الثالثة : ومدتها سنتين وتضم الفئات العمرية من الثانية عشر إلى الرابعة عشر .

المرحلة الثانوية :

وهي المرحلة التالية لمرحلة الأساس وتختص بإعداد الطالب للحياة بإعتبارها مرحلة منتهية بذاتها (إعداد الطالب لمواصلة تعليمه العالي في المجال الذي يناسب قدراته ورغبته وتنتظم الدراسة فيها في ثلاثة مساقات هي : المساق الأكاديمي ، المساق الفني بمجالاته الصناعي والتجاري والزراعي والنسوي والمساق الديني) .

البيئة المدرسية :

هي المكان الذي تجري فيه العملية التعليمية بغرض بلوغ أهداف النظام التعليمي مما جعل من الضروري الإهتمام ببناء عناصرها حتى تكون جاذبة للتلميذ مشبعة لحاجاته ، معينة للمعلم للقيام بأدواره بكفاءة وفاعلية وملائمة لتنفيذ المنهج وبلوغ أهدافه المعرفية والمهارية والوجدانية .

الهدر التربوي : (M.A.Brimer&L.Pauli,1971,P.11)

الفاقد الناتج من عدم قدرة التلاميذ الذين يبدأون مدة تعليمهم سواء كانت سنة دراسية أو مقرراً دراسياً، ولا يستطيعون إنجازها بنجاح وذلك لأسباب إقتصادية، إجتماعية أو لهبوط المستوى التعليمي .

التقويم : (فوزي وإبراهيم ورجب أحمد الكلزة ,١٩٩٦م ، ص١٢٢)

يُعرف التقويم بأنه «مجموعة الأحكام التي يوزن بها أي شيء أو أي جانب من جوانب التعلم أو التعليم وتحديد نقاط القوة والضعف فيه ، وصولاً إلى إقتراح الحلول التي تصحح المسار فالتقويم عملية تقدير القيمة أو الكمية لشيء ما بعناية وحرص وهو إختبار مدى الإنجازات التي حققتها العملية التربوية طبقاً للأهداف التي وُضعت لها .

ويقصد بالتقويم إجرائياً : مدى وضوح السلم التعليمي في السودان وإرتباطه بغايات التربية السودانية، حتى تتم مراجعته وإصدار حكم بخصوص ما تم في هذا المجال بعد النظر في الوثائق وتحليلها .

الإطار النظري للدراسة :

الخلفية العلمية والتاريخية لتطور التعليم في السودان :

بدأ التعليم في السودان بالخلوة والتي كان قوامها الشيخ العالم وهو بمثابة المنهج وطرق التدريس وأساليب التقويم وكان لها سلم تعليمي ، به مرحلتان لكل منها أهدافها ومناهجها، المرحلة الأولى لإشاعة العلوم التي يعتبر تعلمها فرض عين وتتعلق بالعقيدة والعبادات والمعاملات، أما المرحلة الثانية يعتبر فرض كفاية لا

يصلح حال مجتمع المسلمين إلا بتأهيل بعض أفراده بها . (وزارة التربية والتعليم - التقرير - المؤتمر القومي لسياسات التربية والتعليم – سبتمبر ١٩٩٠م ، ص ٤٩).

وفي عام ١٩٠٠م عُيّن جيمس كري مديراً لمصلحة المعارف في السودان فوضع تصوراً لسلم تعليمي في السودان هدفه تيسير وتسهيل إدارة الحكم وبدأ هذا السلم بالمدرسة الأولية ذات الأربع سنوات ، ثم الوسطى بأربع سنوات ، والكلية بأربع سنوات أيضاً ، والكلية كانت تجمع بين المدرسة الثانوية والتخصص ، وعند إضراب الكلية عام ١٩٣١م ومع بداية الأزمة الإقتصادية كونت الحكومة لجنة لإصلاح التعليم وإهتمت بالتعليم الريفي وأنشأت بخت الرضا (يوسف عبد الله المغربي ، ديسمبر ٢٠٠١م ، ص٢٤) .

ولم تشهد هذه الحقبة تعديلاً وتبديلاً في السلم التعليمي ولكن تنفيذاً لما أوصت به لجنة اللورد دي لاوور تكوّنت المدرسة الثانوية كمدرسة تعليم عام ومدتها أربع سنوات تؤهل خريجيها لشهادة التعليم العام ، وأن يحول التخصص لمرحلة عليا (وزارة التربية والتعليم – سبتمبر ١٩٩٠م ، ص٤٠) .

لم تشهد هذه الفترة أي تعديل في بيئة التعليم رغم أنها شهدت نوعين من الحكم الاستعماري والحكم الوطني .

وفي الفترة من ١٩٣٨م – ١٩٥٥م شهدت توسعاً في تدريب المعلمين وإعدادهم بأنشاء معاهد معلمي المرحلة الأولية في بعض المدن ومنها مريدي ، وفي عام ١٩٤٩م أنشأ معهد تدريب معلمي المدراس الوسطى في بخث الرضا بعد إكمال المرحلة الثانوية ، كما ظهرت في أواخر الأربعينات المدارس الصغرى (حتى الصف الثالث) ليكمل بعض تلاميذها صفهم الرابع في مدرسة أولية مكتملة ذات رأسين وكانت هذه المدارس الصغرى تتبع إدارتها للمجالس الريفية وهي أول خطوة لتنفيذ لا مركزية التعليم في السودان.

وفي الفترة من ١٩٥٦م - ١٩٦٩م وهذه الفترة أتت عقب الإستقلال إهتمت فيها الحكومة الوطنية بإجراء دراسات لتطوير التعليم والسلم التعليمي وكونت اللجان وإستدعت الخبراء الذين قدموا مقترحاتهم وتقاريرهم، لكنها لم تجد طريقها للتنفيذ

فقد كان الإهتمام مركزاً على التوسع في التعليم خصوصاً المرحلة الثانوية، وشهدت أيضاً إهتماماً بتدريب المعلمين وأنشأ معهد لإعداد معلمات المرحلة الوسطى بأم درمان عام ١٩٥٩م كما أنشأ معهد المعلمين العالي لمعلمي المرحلة الثانوية في عام ١٩٦٠م بأم درمان (وزارة التربية والتعليم – سبتمبر – ١٩٩٠م ، ص٤١) .

وفي الفترة من ١٩٧٠م – ١٩٩٠م وفي الشهور الأولى من نظام مايو وتحديداً في أكتوبر ١٩٦٩م عقد مؤتمر للتعليم ، وكثمرة لذلك المؤتمر أُعلن عن تعديل السلم التعليمي كالآتي :

١. ست سنوات للمدرسة الإبتدائية .

٢. ست سنوات للمرحلة الثانوية (ثلاث سنوات للثانوي العام وثلاث سنوات للثانوي العالي) .

وكان هذا أول تغيير في بنية السلم التعليمي في السودان ، لم يخرج عن توصية الخبير العربي الذي أُحضر من منظمة اليونسكو د. متى عكراوي – عراقي الجنسية ، هو ولجنته والذين أوصوا بتعديل هيكل التعليم وإستبدال السلم التعليمي القائم منذ العهد التركي (٤ + ٤ + ٤) بسلم جديد يتكون من (٦ + ٣ + ٣) إلا أن هذه التوصيات لم تنفذ آنذاك رغم أنها كانت مماثلة لقرار مؤتمر وزراء التربية العرب في فبراير ١٩٦٤م حتى تم تنفيذها في نظام مايو ١٩٦٩م .

وفي العام ١٩٩٠م وفي سبتمبر إنعقد المؤتمر القومي لسياسات التربية والتعليم تحت شعار (إصلاح السودان في إصلاح التعليم) وكان أول مؤتمر قومي لكل قضايا التعليم في السودان فكل المؤتمرات السابقة كانت لقضية واحدة محددة .

تقرر أن يبدأ المؤتمر بورقة أساسية شاملة تعرض (واقع التعليم ومشكلاته في السودان) ليكون هدفها تهيئة المؤتمر وشد إنتباهه لجملة من المشكلات تراكمت عبر عمر التعليم الحديث في السودان ، وما تم من دراسات يتطلب حلولاً عاجلة وعملية لإصلاح حال التعليم وعليه ركزت الورقة على الآتي : (وزارة التربية والتعليم – سبتمبر-, ١٩٩٠م ، ص١٣٥)

١. الإلتحاق المتأخر بالتعليم في السودان (سن السابعة) من سلبياته الواضحة أنه يقلل العمر الإنتاجي للفرد ، ويكون الخريج أكبر عمراً من رفاقه في العالم .

٢. قلة الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي ، والذي يعتبر في كثير من دول العالم جزءاً من السلم التعليمي ، ويبدأ في سن الرابعة .

٣. الإهتمام المبالغ فيه بالإمتحانات المرحلية خصوصاً من المرحلة الإبتدائية للمتوسطة ومن المتوسطة للثانوي في ذلك الوقت ، وبالطبع كان هدف الإمتحانات هو الإنتخاب لعدد أقل ليرفع للمرحلة الأعلى ومرد ذلك قلة الفرص في المدارس المتوسطة والثانوية .

هذه المنافسة الحادة والإهتمام المبالغ فيه أدى إلى تفريغ محتوى المنهج ليصبح هم المدرسة هو إعداد التلاميذ للإمتحان ويجيء دور المدرسة في إعداد التلاميذ للتعلم الذاتي والإعداد للحياة في مرتبة متأخرة .

كما إستعرضت الورقة إنفصال تلك المراحل عن بعضها وكأنها جزر متفرقة مما يزيد من التكرار في المقررات الدراسية .

جاءت ورقة (السياسات والمناهج) معززة لكل ما ذكر سابقاً مع تقديم البدائل والمقترحات والحلول (وزارة التربية والتعليم – سبتمبر-, ١٩٩٠م ، ص٤٨) .

ورأت الورقة أنه لابد من وضع تصور واضح ومتكامل للنظام التعليمي بالطريقة التي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية وبناء منهج محدد المعالم . ثم عرضت الورقة بعض المقترحات لإعادة النظر في السلم التعليمي من منظور جديد هو إطالة العمر الإنتاجي للمواطنين .

طرحت الورقة مقترحاً لبناء هرم تعليمي يساعد على زيادة العمر الإنتاجي للمواطن يعتمد على إختصار سنوات التعليم العام ، والذي سيساعد في خفض تكلفة تعليم الفرد مما يرفع كفاءة النظام التعليمي، وقدمت الورقة إقتراحات محددة للتداول تتلخص في الآتي :-

أولاً : رفع مستويات الدراسة لمرحلة التعليم الإبتدائي من ست سنوات إلى ثماني سنوات متصلة ، وتكون المدرسة الثانوية من ثلاث سنوات يلحق بها من إجتاز الامتحان بعد نهاية الصف الثامن .

ثانياً : إطالة العام الدراسي على ألا يقل عن ٢١٠ يوماً دراسياً للمساهمة في تعويض العام الدراسي الملغي.

ثالثاً : السعي لجعل سن القبول للتعليم الأساسي من السادسة بدلاً من السابعة مع مراعاة ظروف كل منطقة مؤقتاً .

وقد تعرضت الورقة للمدرسة الثانوية ومشكلة تنويع التعليم الثانوي والموازنة بين التعليم الأكاديمي والفني ، وأهمية التعليم الفني للحياة ، وأن التعليم الأكاديمي لا يساعد الخريج الذي لم يجد فرصة لتعليم أعلى، ولذلك أشارت الورقة على أن يتم البحث عن صيغة جديدة للتعليم الثانوي ، وطُرحت مجموعة من المقترحات للتداول سعياً للوصول لصيغة ، وجاء في المقترحات ما يلي :-

١. أن يوحد التعليم الثانوي في نظام مدرسي واحد .
٢. تنوع المواد في هذه المدرسة بعد الصف الأول لتغطي التخصصات النظرية والعملية وتضع للطالب خيارات كثيرة ليختار ما يناسب ميوله وقدراته .

وبما أن السلم التعليمي يرتبط إرتباطاً وثيقاً ببناء المناهج فقد عرضت الورقة أفكاراً جديدة للمناهج التي تناسب بناء السلم التعليمي الجديد على أن يرتكز بناء مناهج التعليم الأساسي على الآتي :-

أولاً : أن تبنى المناهج على التكامل بين المواد وأن يتخلص في مرحلة التعليم الأساسي من نظام المواد المتفصلة .

ثانياً : قدمت الورقة موجهات عامة تحكم الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي وأوصت بالعمل على التوسع في مؤسساته لتصبح رافداً أساسياً للنظام التعليمي وأن تعتبر سن الرابعة هي بداية الدخول لمؤسسات التعليم قبل المدرسي .

كان الأمر الجديد الوحيد في هذا التطبيق السريع هو إدخال مادة اللغة الإنجليزية في الصف الخامس عام (١٩٩١م – ١٩٩٢م) بدلاً من الصف الأول المتوسط وبهذا فقط تم تقديم إدخالها لعامين .

التبكير بالإلتحاق بالمدرسة هو أمنية سودانية قديمة وردت في مذكرة الخريجين عام ١٩٤٢م (يوسف عبد الله المغربي ، ٢٠٠٦م ، ص٤) ، كما أنه مماثل لما معمول به في معظم دول العالم هو سن السادسة وأحياناً الخامسة ، وما كان متبع في السودان هو سن السابعة وكان متأخراً جداً .

وهذا ما جعل التطبيق يلبي حاجة المجتمع وتم في يسر وبنسبة عالية وتزداد وتنتظم أكثر كل عام .

إيجابيات السلم التعليمي الحالي :

الغاية الكبرى من هذا السلم هي أن يكون التعليم العام إلزامياً ولتحقيق ذلك مرحلياً تكون البداية بمرحلة التعليم الأساسي ليكون للجميع وإلزامي وهذا هو الهدف، وعليه فإن إطالة هذه المرحلة لثماني سنوات يصب في الغاية الكبرى ويجعلها أقرب من المنال .

أما التعميم فيتم بإنشاء عدد كبير من المدارس في كل قرية أو حي فتقترب المدرسة أكثر للتلميذ وللمنازل وهذا القرب يحقق أهدافاً تربوية هامة ، منها مشاركة المنزل مع المدرسة في التربية ومنها إتاحة الزمن والفراغ الكافي لمشاركة التلميذ في كل المناشط اللاصفية لفترة تطول لثماني سنوات وهو قرب أسرته التي تتابع وتشاهد ما يقوم به الأبناء من نشاط كما يستفيد المجتمع من المدرسة كإشعاع تربوي في القرية أو الحي .

وبإطالة عمر هذه المرحلة ودمج المرحلتين في مرحلة واحدة وإلغاء إمتحان المنافسة عند نهاية المرحلة الإبتدائية السابقة أصبح الإنتقال تلقائياً وبتقويم داخلي دون الحاجة لإمتحان عام خارجي وما يجلبه من قلق في المدرسة والمنزل وما يتركه من آثار تربوية لهذه السن المبكرة التي كان همها النجاح في الإمتحان بدرجات أكبر

لزوم المنافسة حتى وإن تم ذلك بالتلقين والحفظ والدروس الخصوصية . كل هذا كان يشكل هزيمة للمناهج وما يتبعها من مناشط .

إن إطالة مرحلة الأساس تجعل تخرج الطفل للحياة في سن أكبر وحصيلة معرفية أكثر إستمرت لثماني سنوات خصوصاً للتلاميذ الذين يتوقفون عند مرحلة التعليم الأساسي ولا يواصلون تعليمهم لأسباب مختلفة .

ومن الإيجابيات الهامة الثقة المتوفرة في المعلم والإعتماد عليه في تقييم تلاميذه دون الإعتماد على إمتحان خارجي، وممارسة هذه التجربة يمكن إستثمارها عند اللجوء للتقييم التراكمي الذي يعطي صورة أصدق من إمتحان نهاية المرحلة وهذا نظام معمول به في كثير من الدول المتقدمة حتى نهاية المرحلة الثانوية .

كل هذه الإيجابيات كانت في مرحلة الأساس زيادة على أهم الإيجابيات وهي الدخول للمرحلة في سن مبكرة .

أما المرحلة الثانوية فإن السلم التعليمي الحالي لم يجيء بتغيير يذكر فيها ، وهي مكوّنة من ثلاث سنوات كما كان من قبل ، كل ما في الأمر أنها جاءت بعد ثماني سنوات من التعليم وقد كانت تجيء بعد تسع سنوات من التعليم ، وكل ما حدث فيها هو تغيير في الأهداف والمناهج وكان أبرزه تعدد المواد الدراسية والتي تعترف مؤسسات التعليم العالي ببعضها ، هذا التوسع ساعد الطالب في توسيع فرص الاختيار له وخصوصاً الأقل قدرة في المجال العلمي .

سلبيات السلم التعليمي الحالي :

بالطبع كأي شأن تربوي يهم كل مجتمع ، فالسلم التعليمي الحالي كان تغيراً كبيراً ومؤثراً إختلفت حوله الأراء ، والتي يغلب عليها الرأي الإنطباعي سواء في المدح أو الذم ، والذي يسبق التقويم العلمي ، فالناقدون يغلب عليهم الإنحياز للقديم والتخوف من الجديد ، والمادحون يأملون من الجديد أكثر مما هو متاح .

وبالطبع لكل عمل مهما كان مدروساً ومخططاً له ، لابد من ظهور بعض السلبيات لأسباب مختلفة منها :-

١. القصور في التخطيط .

٢. عدم الواقعية في الأفكار والتفكير النظري الذي لا يعطي تقديراً للواقع .

٣. الإرتجال أو عدم القدرة على التنفيذ الصحيح .

٤. التطور السريع للحياة .

كل هذه الأسباب التي لازمت تطبيق السلم التعليمي الحالي كوّنت له مجموعة من السلبيات بعضها كان أثره كبيراً مما أعطى إنطباعاً بأهمية التغيير أو التعديل لهذا السلم .

أولاً : كان الهدف الأساسي لهذا السلم التعليمي هو إطالة العمر الإنتاجي للمواطن بزيادة عام كامل خصماً على التعليم العام ليصبح أحد عشر عاماً ، معتمداً في تغطية هذا العام بالتعويض في أمرين هما :-

١. التخلص من التكرار في المناهج في المراحل الثلاث للسلم السابق والذي اعتبرت مراحله جزراً معزولة تتكرر فيها مفردات المناهج .

٢. إعتمد التعويض على إطالة أيام العام الدراسي الفعلية على ألا تقل عن ٢١٠ يوماً. هذا ما دحضه الواقع الفعلي وقد أشارت الدراسات أن عدد الأيام التي خطط لها لم يتحقق ولا قريباً منه في أي ولاية أو مدرسة بل أظهرت الدراسات أن متوسط أيام الدراسة لا يزيد عن ١٧٠ يوماً أي نقص بمقدار الربع مما خطط له .

ومن هنا يتضح أن التخطيط لحذف عام دراسي قد هزم وأن التعويض الذي أُعتمد عليه لحذف العام الدراسي لم يتحقق لأسباب موضوعية وعليه لابد من معالجة عاجلة .

ثانياً : جاء في نقد هذا السلم إطالة مرحلة الأساس ، وكان الاعتراض منصباً على ناحية واحدة وهي وجود أطفال في أعمار تمتد لثماني سنوات في مبنى واحد ، وأن هذه السنوات قد تجمع بين أطفال في مرحلتين من العمر بأفكار ونمو فسيولوجي مختلف ، وأن هذا الأمر قد تنجم عنه بعض المشاكل .

قد يكون هذا التقدير مقبولاً نظرياً ، ولكن إن المدرسة هي مدرسة قرية أو حي وأطفال المدرسة هم من الأهل والجيران وحتى خارج المدرسة يعيشون عيشة متداخلة ، مما يقلل من المشكلات أو يجعلها أمراً عادياً ، إضافة لما للسودان من إرث في إختلاف أعمار طلاب القرآن في الخلوة ، وعلى الرغم عن ذلك لا يمنع من وضع هذا النقد في الاعتبار .

ثالثاً : اعتمد المنهج الجديد على المناشط وأفرد لها حوالي ٢٥٪ من الزمن الدراسي ، هذه المناشط هي جزء من المنهج ويعتمد عليها في تحقيق أهداف وغايات التعليم ، وبدونها يكون المنهج أعرجاً ولا يحقق الأهداف. ولكن هذه المناشط تحتاج لمقومات سواء في البيئة المدرسية أو في إعداد المعلم وتدريبه أو في العدد المناسب من التلاميذ في الفصل الواحد ، وهذا ما لم يتوفر .

- فالبيئة المدرسية لم تجهز لإستقبال تنفيذ المناشط والأمر يحتاج لمعدات ومباني ومساحات وكل هذا يحتاج لتمويل وهذا ما تعجز عنه المحليات التي تتبع لها المدارس .
- أما عن إعداد المعلم وتدريبه فالسلبية أوضح لأن المعلم إما في الخدمة ويحتاج لدورات تدريبية لمعرفة المناشط المطلوبة ، أو تحت الإعداد والتأهيل في كليات التربية في الجامعات ، وبرامج الجامعة لا تشمل تدريباً لهذه المناشط .
- أما التلاميذ في الصف فعملياً لا يمكن للمعلم حتى وإن كان مدرباً على المناشط أن يحقق نشاطاً لصف يفوق عدد تلاميذه الخمسين تلميذاً أو أكثر ، رغم أن الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م – ٢٠٠٢م) حددت عدد التلاميذ بخمسة وثلاثون تلميذاً بالصف ، وأن المناشط جزء هام من المناهج .

رابعاً : قُسمت مرحلة الأساس لثلاث حلقات : الحلقة الأولى تشمل الأعمار (٦ – ٩) ، الثانية لثلاث سنوات أخرى وتشمل الأعمال (٩ – ١٢) ، أما الحلقة الأخيرة لعاملين فقط (١٢ – ١٤) والقصد بهذا التقسيم مراحل نمو الأطفال حسب سنوات عمرهم فقط الأمر الذي قد لا يبدو ظاهراً لفترات قصيرة كهذه وأيضاً الإعتماد على سنوات العمر فقط يستبعد عوامل أخرى مهمة كالبيئة المحلية وبيئة الأسرة وتدفق المعرفة وغيرها من العوامل المؤثرة في النمو العقلي والجسدي .

كما أن المنهج إستمر في كل هذه الفترة معتمداً على المنهج المحوري لتكامل المعرفة جاعلاً كل المواد تقوم متكاملة وظهر هذا التكامل في تحميل كل من (اللغة العربية واللغة الانجليزية والتربية الدينية) للمفاهيم المتداخلة في المنهج كالصحة والبيئة والسلام والمهارات الحياتية وغيرها .

ومن أهم سلبيات هذا السلم أنه لم يستطع القضاء على مشكلة الهدر التربوي ولكنه حد منه إلى نوع ما فالهدر التربوي يتمثل في الرسوب والتسرب والإعادة ، فالهدر التربوي إهدار لنوعية التعليم ، كما أنه يحد من مد فترة الإلزام إلى مراحل تالية مع عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية .

الدراسات السابقة :

مقدمــة :

لما كان من أدبيات البحث العلمي مراجعة الدراسات السابقة والإطلاع عليها للنظر فيها ورؤية ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ، فقد تمت مراجعة كثير من الدراسات والأوراق العلمية والمؤتمرات التربوية والتي حاولت مراجعة كل ما يدور في الساحة التعليمية ، فهنالك دراسات تناولت تقويم كل المقررات الدراسية للمرحلتين كما تم تقويمها من الجهة التي تقوم بتأليفها وهي المركز القومي للمناهج ببخت الرضا ، وكثيراً من الأوراق العلمية الجامعية تناولت قضايا العملية التعليمية ككل ، وسوف تتناول الدراسة بالعرض بعض الدراسات والأوراق العلمية والمؤتمرات التربوية والتي سوف يستفاد منها في هذه الدراسة .

١- دراسة فوزية طه مهدي خليل (١٩٩٥ م) ، مرحلة الأساس والتحديات المتوقعة، دراسة تحليلية في تخطيط التعليم العام في السودان .

هدفت هذه الدراسة لإجراء مقارنة لمحاولة تغيير السلم التعليمي بالسودان منذ العام ١٩٠٠م – ١٩٩٢م ، في محاولة لإكتشاف الأطر المرجعية والفلسفية التي تم في إطارها وأثر ذلك عليها وعلى طبيعة التحديات التي واجهتها كما توضح تميّز التغيير الحالي للسلم التعليمي عن المحاولات السابقة ، وذلك بأن التغيير تم في إطار رؤية متكاملة لحل مشاكل السودان في إطار الإستراتيجية القومية الشاملة .

كما هدفت لتحديد أهم التحديات المتوقعة عند تنفيذ هذا السلم الجديد في مرحلة الأساس وأهم المشاكل الإدارية المتوقعة التي ستواجه التربويين عند تطبيق مرحلة الأساس والحلول والمعالجات والإستعداد لمواجهتها قبل وقوعها وقد إشتملت الدراسة على عرض لتطبيق بعض الدول العربية (مصر ، الجزائر ، الأردن) لتعليم الأساس، وقد إتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع تطور التعليم في السودان ، ثم المنهج الإستقرائي (أو الإستنباطي أو التنبؤي) والذي يهدف إلى التنبؤ بالظواهر المستقبلية سواء بإستخدام التاريخ في ذلك أو التجربة أو غيرها ، ثم المنهج التحليلي وذلك للتوصل للنتائج التالية :

أولاً : السلم التلعيمي الذي تم إعتماده مع بداية العهد الإستعماري والإنجليزي المصري وذلك الذي تم إقتراحه بعد الإستقلال والذي تم تنفيذه في السبعينيات لم توضع أهدافه وفق فلسفة تربط بين سياسات القطاعات الأخرى مثل الإقتصاد والزراعة والإجتماع والثقافة ...إلخ ، فجاءت معزولة مما أضعف أثرها بل أن بعضها كان مبعثة فلسفات وأهداف بعيدة عن روح التربية السودانية مما جعل التجاوب معها فاتراً وصل في بعض الأحيان إلى مقاومتها .

ثانياً : السلم التعليمي الحالي جاء ضمن إستراتيجية قومية شاملة مما ضمن له تفاعلاً مع بقية القطاعات الأخرى في الدولة فتخدمه ويخدمها . كما أن الأهداف والغايات والأسس التي بُني عليها نابعة من قيم وتجارب وتاريخ الأمة السودانية مما يضمن فرصاً أوسع في الاستجابة عند المواطنين والعاملين في الحقل التربوي.

أخيراً : بيّنت نتائج الإستبيانات والمقابلات أن تنفيذ السلم التعليمي الجديد سيواجه بعض التحديات والمشاكل . خاصة في إدارة مرحلة الأساس والتي تتمثل في ضرورة إيجاد هيكل إداري جديد لمدرسة الأساس، وإعادة تأهيل المعلمين والعاملين في إدارة مدرسة الأساس والتغيير الذي سيطرأ على المناهج الدراسية التي تنبع من وجود تلاميذ في سن السادسة من العمر وآخرين في سن الرابعة عشر من العمر .

كما ثبت من الدراسة الميدانية أن هذه المشاكل والتحديات التي ستواجه مدرسة الأساس يمكن التغلب عليها ولا تقف حائلاً دون الإستمرار في تطبيق نظام التعليم الأساسي بالبلاد .

٢- دراسة فوزية طه مهدي ٢٠٠١م: تقويم مرحلة التعليم الأساسي في ولاية الخرطوم.

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تقويم شامل لتجربة التعليم الأساسي في السودان وقد إنصبّ التقويم على ثلاثة عشر محور من محاور العملية التعليمية ، إتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، وإستخدمت أداة المقابلة والإستبانة وتوصلت الدراسة إلى نتائج علمية واضحة مستفيدة في ذلك من آراء عدد من القادة التربويين ممن أجريت معهم المقابلات وأجابوا على أسئلة الإستبانات التي وزعت عليهم من معلمين ورؤساء محليات التعليم ومدراء مدارس مرحلة التعليم الأساسي بولاية الخرطوم، ومن الخبراء التربويين الذين شاركوا في وضع مناهج هذه المرحلة المهمة من مراحل التعليم ، وقد كانت من أهم هذه النتائج :

أن أهداف مرحلة الأساس تتصف بالخصائص التي يجب أن تتصف بها الأهداف التربوية وأن تطبيق هذا النظام التعليمي الجديد يحقق الأهداف المنشودة منه وذلك في حالة إكتمال كل المقومات والمدخلات التعليمية المختلفة المطلوبة لتطبيق هذا التعليم ، حيث توجد الآن بعض السلبيات المتمثلة في نقص التمويل وإزدحام الفصول ، ونقص الكتاب المدرسي ونقص المعلمين إعداداً وتدريباً ، كما أن تعميم التعليم قد وجد فرصة في زيادة أعداد المقبولين بالنسبة للمتقدمين للتعليم ولكنه لم يتم بالصورة المطلوبة كما لم تصل نسبة التعليم إلى مرحلة الإلزامية رغم صدور القانون بذلك فلا زالت هنالك أعداد مقدرة لم تتاح لها فرصة التعليم، كما لم يستطيع هذا النظام التعليمي الجديد القضاء على مشكلة الهدر التربوي ولكن حد منها إلى نوعاً ما، وزادت تكلفة التعليم وذلك بظهور إحتياجات جديدة وأن تكليف المحليات بالصرف على مرحلة الأساس أدى إلى عدم الإيفاء بمتطلبات المدارس المالية وقاد ذلك إلى تعطيل تام للفصل الثاني من الميزانية (تسيير) وكذلك الفصل الثالث (مشتورات) وكذلك الفصل الرابع (إنشاء وتعمير) والفصل المتحرك من الميزانية هو الفصل الأول فقط وهو المرتبات والعبء الزائد من الإنفاق على التعليم وقع على المجتمع والأسرة ، أما في مجال المناهج فهي تحقق فلسفة النظام التعليمي الجديد وأهدافه وصُممت وفق أهداف محدودة المعالم وتنطلق من إستراتيجية قومية

شاملة تتوازن فيها الإحتياجات القومية ، فواضعوا المناهج معظمهم ممن إشترك في وضع الإستراتيجية وتحديد الأهداف العامة وهم من ذوي الخبرة المميزة، أما طرق التدريس وتكنولوجيا التعليم فما زالت الطرق تركز على الحفظ والإستظهار وإستخدام السبورة والطباشير والكلام اللفظي، فطرق التدريس تحتاج إلى بعض التعديلات لتلائم المنهج الجديد، أما المعلم فهو يحتاج إلى بعض التدريب والتأهيل، كما أن المباني الحالية ليست مناسبة لمرحلة الأساس، فتوجد مدارس متهالكة وأخرى تحتاج إلى صيانة وكذلك الأثاثات، وما زالت أعداد مقدرة من التلاميذ تجلس على الأرض والفصول مزدحمة، وإن الإستيعاب الكامل لكل التلاميذ الذين في عمر ٦ – ١٤ والذين تقدموا إلى المدارس قد تحقق ، كما أن تطبيق هذا النظام التعليمي على الوجه الصحيح قد يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فقانون التعليم العام يتيح ذلك ، كما توجد مشاكل حقيقية تواجه التعليم الأساسي تتمثل في ضرورة إيجاد هيكل إداري جديد وإعادة تأهيل المعلمين والعاملين بميدان مرحلة الأساس فالإدارة التربوية الحالية لا تحقق أهداف الإصلاح التعليمي لمرحلة الأساس فلابد من إعادة النظر في أمر تدريب الإداريين في مرحلة الأساس وطريقة إختيارهم وفرص تدريب رجال الإدارة التربوية على الأساليب الحديثة قاصرة ومحدودة ولا تؤدي إلى الغرض المطلوب فيها، كما أن هنالك نوعاً من التحديد الضيق للأدوار مما يؤدي إلى عدم الرغبة في إتخاذ القرارات مما يضر بالعملية التربوية، والوقت المخصص للتعليم متمثلاً في الفترة التي يقضيها التلميذ في المدرسة يؤثر على التعليم، رغم أن فترة الثمان سنوات للتعليم الأساس فترة كافية لعدم الإرتداد للأمية والوقت الذي حدد لمرحلة التعليم الأساس (ثمان سنوات) لا يؤثر على التعليم والتحصيل والإنجاز وطول العام والذي حدد (أربعين أسبوعاً) يكفي لتغطية المقرر، ويكفي زمن الحصة المحدد في خلال اليوم الدراسي لتغطية المقرر، ولا يؤثر زمن الحصة على أداء المعلم، كما أن عدد الحصص المحدد لكل مادة مناسب لتغطية المقرر خلال العام الدراسي، فالتعليم عبارة عن جزء من منظومة إجتماعية وسياسية وإقتصادية وثقافية، ووقت التعليم وطول العام الدراسي يراعي ذلك، ولكن ما زال أسلوب

تقويم التلاميذ تقليدياً يركز على قياس الحفظ والإستظهار وأصبح نظام الإمتحان غاية في حد ذاته، والإمتحانات وأسلوبها التقليدي أدى إلى شيوع روح التنافس البغيض والذي يصل أحياناً إلى درجة الكذب ومحاولات الغش والأساليب المتبعة في التقويم سبباً لتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وبالرغم من أن الأساليب المتبعة هدفها التشخيص والعلاج وتحقيق جودة التعليم ولكن هذا العلاج لا يتم وذلك لتكلفة العلاج، وهي في كثير من الأحيان تكون سبباً من أسباب الهدر التربوي، ولا تراعي الأساليب الفروق الفردية وظروف التلاميذ ولا تهتم بإكتشاف مواهب لتحقيق جودة التعليم فهي أساليب تهتم إهتماماً كبيراً بالتحصيل فقط .

٣- إدارة البحوث التربوية بالمركز القومي للمناهج والبحث التربوي (٢٠٠١م ، ٢٠٠٨م ، ٢٠٠٩م) ، تقويم كتب الحلقات الثلاثة بمرحلة التعليم الأساس .

هدفت هذه الدراسات لتقويم كتب الحلقات الثلاث بمرحلة التعليم الأساس وذلك بغرض الوقوف على نقاط القوة والضعف في تلك الكتب وبعض المؤثرات الأخرى فيها ، وقد إستخدمت أداة الإستبانة وتم تحليل آراء المعلمين والموجهين وقد خلصت هذه الدراسة إلى أهم النتائج :-

١. هناك كتباً نالت الموافقة من قبل المعلمين والموجهين في الصف السابع والثامن عن محاورها بنسبة ما بين ٨٠ ــ ٩٣٪ ، وهناك كتب نالت دون ٨٠٪ .
٢. تدني نسبة الذكور مقارنة بالإناث ، مما يؤكد عزوف الذكور من مهنة التعليم والحاجة الماسة للتأهيل الجامعي والتدريب على المنهج ، حاجة الموجهين إلى التأهيل والتدريب .
٣. نالت ٤٠٪ من الكتب درجة الموافقة التامة من المعلمين والمعلمات في مجال التوجيه ، وهناك كتب كادت أن تصل إلى درجة الموافقة لولا بعض التردد .
٤. هناك محاور في بعض الكتب نالت درجات الموافقة ، وهناك محاور تردد المستجيبون في الكثير من عباراتها .
٥. يتضح أن هناك آراء للمعلمين والموجهين في بعض الكتب والمحاور التي تحتاج إلى إعادة نظر.

٦. في الإجابات عن الأسئلة المفتوحة هناك إشارات إلى أخطاء علمية ومطبعية ، وآراء لتحسين وتطوير الكتاب .
٧. هناك جوانب قصور لازمت تصميم المنهج وتنفيذه بعضها في محتوى المادة وبعضها يختص بالبيئة التعليمية وبعضها في كفايات المعلمين التدريبية وبعضها في أساليب التقويم المتبعة .
٨. كما توصلت الدراسات إلى نتائج تؤكد على مناسبة المنهج للتلاميذ مع وجود بعض السلبيات .

وقد أوردت الدراسات توصيات عامة شملت عدة قضايا تساعد على تطوير المنهج .

٤- وزارة التعليم العام ، المؤتمر القومي للتعليم الثالث ، تقويم واقع التعليم العام في السودان (٢٠٠٩م) .

هدفت هذه الأوراق لتقويم واقع التعليم العام في السودان منذ ١٩٩١م وحتى العام ٢٠٠٩م، وقد قامت هذه الأوراق برصد مجموعة من الإيجابيات وتنميتها، كما قامت بمتابعة القصور لتعديل المسار، ومن الإيجابيات المهمة التي توصلت لها :

١. التبكير بالإلتحاق بالمدرسة فقد كان من قبل في السابعة وأصبح في سن السادسة .
٢. إضافة لهذا فقد ظهرت مرحلة التعليم قبل المدرسي لمدة عامين (٤ – ٦ سنوات) ورغم أن إنتشارها كان محدوداً لكنه في إزدياد كل يوم وأصبحت هماً مجتمعياً . لكنها تحتاج لمرشدة مدربة وتحتاج لبرنامج للنشاط يركز على التعلم باللعب وإدراك المعلومات العامة كالألوان والأشكال والأحجام وغيرها مع بعض السلوكيات مع الغير في اللعب والتعامل .
٣. إطالة البقاء بالمرحلة الأساسية لمدة ثمان سنوات وهذا مرغوب فيها خصوصاً وأن الفرص المتاحة للمرحلة الأعلى ما زالت محدودة ، وعليه الذين يذهبون للحياة العملية سيكونون أقرب لسن العمل مما قبل .

٤. تضمن إلغاء امتحان نهاية المرحلة الإبتدائية (ست سنوات) والذي يحدد مصير كثير من الأطفال في سن مبكرة لتحديد المصير .
٥. بناء مناهج جديدة لتحديد غايات التربية السودانية وتخدم أهداف كل مرحلة تعليمية.
٦. التوسع في مرحلة الأساس ، وكذلك المرحلة الثانوية .
٧. فتح المجال للتعليم الخاص ليسهم في هذا التوسع .
٨. سن التشريعات وتوقيع الإتفاقيات التي تؤكد إلتزام الدولة لتعميم التعليم وإلزاميته ومجانيته ، وقد ظهر هذا واضحاً في الدستور المؤقت ٢٠٠٥م وإتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٠م والتعليم للجميع ، بيان السيد رئيس الجمهورية ١٩٩٠م ومنتدى دكار ٢٠٠٠م ، والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة .

أما بالنسبة لمنهج المرحلة الثانوية فقد خرجت الورقة بالنتائج التالية :-

١. وجود أخطاء علمية ومطبعية في جميع كتب المرحلة الثانوية .
٢. عدد الحصص لا يتناسب مع غالبية المواد .
٣. قلة مراشد المعلمين .
٤. كثرة الكتب الدراسية المقررة مما أضعف المواد الأساسية .
٥. قلة تركيز الكتب المقررة على المفاهيم الأساسية للمواد .
٦. عدم توافر الترابط والتسلسل في موضوعات الكتب الدراسية المقررة .
٧. إحتياج جميع الكتب الدراسية إلى التطوير والتنقيح بحيث تتوافر فيها الجاذبية ووضوح الرسوم والأشكال والألوان .
٨. ضعف تدريب المعلمين على الطرائق والأساليب الحديثة في التدريس .
٩. قلة استخدام التقنيات التعليمية لدى غالبية المعلمين .
١٠. قلة إلتزام المعلمين بالتحضير اليومي للدروس .
١١. وجود عدد كبير من المعلمين البدائل .
١٢. إفتقار البيئة التعليمية في المدارس للإجلاس المريح ، والميادين الرياضية ، والمسرح المدرسي .
١٣. غياب النشاط المدرسي في المدارس ، وإفتقار المدارس للمكتبات .

أما فيما يتعلق بالتعليم الفني والذي هو جزء لا يتجزأ من التعليم العام والذي يعرف بأنه (ذلك النمط من أنماط التعليم النظامي والذي يتضمن الإعداد والتوجيه السلوكي وإكتساب المهارات والقدرات والمعارف العلمية المناسبة لإعداد قوى عاملة قادرة على ترجمة وتنفيذ الخطط الإنتاجية وبرامج التنمية) . وهو يرتبط إرتباطاً مباشر بالواقع الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع من ناحية وبالتطوير التكنولوجي من ناحية أخرى بإعتباره مصدر إعداد القوى العاملة التي تقع عليها مسئولية تنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية .

فقد أوردت الورقة النتائج التالية :-

١. غياب المفهوم الكلي للتعليم الفني عن العقلية التعليمية .
٢. عدم إهتمام السياسات الكلية للدولة بهذا النوع من التعليم .
٣. عدم وضوح الرؤية في تحديد حاجات سوق العمل كماً ونوعاً .

٥- الإتحاد العام للطلاب السودانيين (أمانة الشؤون العلمية) ، رؤية طلابية حول السلم التعليمي للتعليم العام ، مارس ٢٠٠٧م .

هدفت هذه الورقة لتقديم مقترحات مختلفة حول السلم التعليمي وسوف يتم عرضها من خلال تحليل نتائج الإستبيانات والتحليل الإحصائي (ملحق رقم ١) .

٦- المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، ١١ – ١٣ مايو ٢٠١٠م السمات العامة لمناهج مرحلة التعليم الأساس .

هدفت هذه الورقة إلى عرض التعليم الأساسي في السودان والخلفية التي إستند عليها لإقراره والخلفية التي بُني عليها المنهج ، ومن خلال العرض والتحليل توصلت الورقة إلى النتائج التالية :-

١. يشكل منهج التعليم الأساسي الحالي – بكل عناصره – نقلة نوعية كبيرة مقارنة بالمناهج السابقة للمرحلتين الإبتدائية والمتوسطة .
٢. تضمن المحتوى مقررات كانت مهملة في السابق وهي : الفنون التعبيرية والتطبيقية .

٣. مراعاة المنهج لتنوع البيئات .
٤. يخضع المنهج الحالي للتطوير بصفة مستمرة خاصة من خلال زيارات المختصين والباحثين بالمركز القومي للمناهج والبحث التربوي لعدد مقدر من ولايات السودان كل عام .
٥. تواجه المنهج صعوبات في التنفيذ ، منها : تنظيم المحتوى ، الطريقة الكلية .

وإن غالبية أسباب الشكوى تعزى لما يلي :-

- إفتقد المنهج أهم مدخلات العملية التربوية ، وهي غياب المعلم المؤهل والمدرب بسبب إلغاء معاهد إعداد المعلمين قبل أن تهيأ الجامعات وكليات التربية لتحمل مسؤولية تدريب معلمي مرحلة التعلمي الأساسي .
- تنظيم المحتوى وفق المنهج المحوري ومنهج النشاط ، بالإضافة للطريقة الكلية يشكل عقبة أمام المعلمين – لعدم تدريبهم – في تنفيذ المنهج بالمستوى الذي يساعد على بلوغ الأهداف .
- ما زال تنفيذ المنهج وفق الطرائق التقليدية وكذلك أسلوب التقويم ما زال تقليدياً ، بالإضافة لضعف الإلتزام بالإستراتيجيات التي ينبغي أن ينفذ بها المنهج .
- رغم أن العام الدراسي حدد له ٢١٠ يوم إلا أنه في أحسن الظروف لا يتعدى ١٨٠ يوماً .

البيئة المدرسية ، لا تتوفر فيها المقومات الضرورية ، مثل الكتاب المدرسي ، الإجلاس ، الأدوات والمعدات والمواد والميزانية اللازمة للأنشطة التربوية ، إذ لا تتوافر ميزانية حتى للطباشير .

وقد قدمت الورقة كثيراً من التوصيات .

٧- يوسف عبد الله المغربي ، دراسة السلم التعليمي السوداني ومقارنته إقليمياً، ورشة عمل حول : المنهج الدراسي الجديد ، الرؤى والأهداف ، المجلس الوطني ، القاعة الخضراء ، يناير ٢٠١١م .

هدفت هذه الورقة لتقديم دراسة للسلم التعليمي الحالي في السودان والذي بدأ عام ١٩٩٢م مع مقارنته مع بعض أنماط السلم التعليمي في الدول الأخرى

وصولاً لإقتراح الوضع الأمثل للسودان وخيارات المعالجات المناسبة للتطوير الحالي وللمستقبل القريب وتوصلت إلى النتائج التالية :-

١. إتضح وبصورة واضحة وواقعية بأن كل الإقتراحات لتعويض العام الدراسي الذي حذف من السلم السابق لم تتحقق وأصبح من الضروري تكملة السلم لإثني عشر عاماً .

٢. مرحلة التعليم الأساسي ظهرت لها إيجابيات كثيرة ، وهي تصب في تعميم التعليم وإلزاميته وإرتفاع سقفه لثماني سنوات لتتبعها المرحلة الثانوية .

٣. إعتمد المنهج المحوري لتكامل المعرفة وطبق على الحلقتين الأولى والثانية وشبه التكامل في الحلقة الثالثة مما جعل هذه المرحلة مختلفة في أسلوب التعليم فيها عن المرحلة الثانوية ، والتي تعتمد بكاملها على أسلوب المواد المنفصلة وتعددها .

٤. على الرغم من بعض فوائد المنهج المحوري لكن من عيوبه إضعاف أوزان بعض المواد الدراسية . علماً إنه وفي كل عصر تظهر مواد دراسية تحتاج لعناية أكثر وأوزان أثقل مثل العلوم والبيئة والتكنولوجيا واللغة الإنجليزية في هذا العصر .

٥. الاهتمام المبالغ فيه لإمتحان مرحلة التعليم الأساسي من جهات كثيرة (سلطات التعليم ، المدارس ، التلاميذ ، أولياء الأمور والمجتمع) وقد هزم هذا الإهتمام مناهج الحلقة الثالثة لمرحلة الأساس (الصفين السابع والثامن) وما يصاحب هذا المنهج من أنشطة تناسب القدرات العقلية والجسدية لتلميذ هذه الحلقة ، والتي كانت ستتيح له فرصاً كثيرة لإكتشاف قدراته وميوله وصقل مهارته وربما إظهار إبداعه .

٦. يلتحق الطالب بالمدرسة الثانوية وهو يفتقد تماماً للمفاهيم التعريفية للمواد المنفصلة خصوصاً المواد العلمية والتي أصبحت ضرورة العصر (شرف الدين ، ٢٠٠٦م ، ص ص ٢-٤) .

٧. تعدد المواد في المدرسة الثانوية لم يخدم أغراضه الأساسية رغم أن الطالب الذي تقل قدراته في المواد العلمية وهو مطالب بإختيار ما يناسب قدراته من المواد في إمتحان الشهادة الثانوية قد أتيحت له فرصة أوسع لإختيار ثلاث مواد على الأقل من المواد الإختيارية .

٨. إتضح أن مدة الدراسة في المدرسة الثانوية أقصر من المناهج ولا تتيح الفرصة الكافية للطالب للتعرف على الخيارات المختلفة حتى يجيء إختياره سليماً وهو الإختيار الذي يقرر مستقبل تعليمه وحياته .

٩. إتضح أن التعليم يفتقر لكثير من المدخلات الهامة في البيئة التعليمية وتقنيات التعليم :

أ) ندرة المعلم المدرّب والعالم بالمنهج وبدوره الجديد الذي يرتكز على تعليم الدارس كيف يتعلم ذاتياً والبعد به عن التلقين والحفظ .

ب) البيئة المدرسية تفتقر للكثير والمهم لممارسة الأنشطة الصفية واللاصفية ، أو حتى الجو المعافى .

وقدمت الورقة عدة خيارات لرؤية مستقبلية للسلم التعليمي .

٨ - محمد مزمل البشير وسميرة بدوي حسن البدري ، السلم التعليمي وتطبيقاته في السودان ، المؤتمر العلمي السنوي ، كلية التربية ، جامعة الخرطوم ٦ – ٧ ديسمبر ٢٠١١م .

هدفت هذه الورقة إلى الكشف عن أهم المشكلات التي صاحبت التغيير للسلم التعليمي الجديد (٨ + ٣) ، في محاولة لقراءة الواقع نفاذاً للمستقبل ، وإستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي كما تمت مقابلات الخبراء والتربويين والمعلمين وأولياء الأمور لمعرفة آرائهم حول تنفيذ السلم التعليمي الجديد وتطبيقه ، وبعد إجراء المقابلات الشخصية تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة وتوصلت إلى الآتي :-

١. لا توجد إيجابيات لهذا السلم التعليمي .

٢. من الناحية النفسية بقاء الطفل في نفس المكان مع نفس المجموعة غير مقبول يؤدي إلى (الملل).
٣. السلم الحالي لا يلبي حاجات وميول التلاميذ ولا يراعي الفروق الفردية بينهم .
٤. عدم ملائمة السلم التعليمي الحالي (٨ / ٣) لمراحل النمو المختلفة فكل مرحلة عمرية لها خصائصها ولها نشأتها العمرية الخاصة بها ، فيؤدي الخلط بين تلاميذ في أعمار مختلفة تتراوح بين (٦و١٤) إلى إكتساب سلوكيات ضارة بهم، وقد بدأ واضحاً من المرحلتين وخلط التلاميذ في مدرسة واحدة الأثر السلبي في تصرفات التلاميذ الصغار والعنف في التعامل بين التلاميذ .

وبالنسبة للمعلم ، فقد تدنى المستوى في بعض المواد وظهر جلياً ذلك في مادتي اللغة الإنجليزية واللغة العربية ، فمعلم هذه المرحلة لم يكن مدرباً أو درّس بالمرحلة المتوسطة ، كما أن التباين في مستويات المعلمين من الناحية الأكاديمية والتربوية يؤثر سلباً على العملية التعليمية والتربوية .

وبخصوص المنهج أوضحت الدراسة بأن إلغاء المدرسة المتوسطة قد حول معظم مقرراتها إلى مرحلة التعليم الأساسي بجانب تقليل عدد سنوات السلم التعليمي فأدى ذلك إلى تراكم أعداد كبيرة من المقررات على الطالب دراستها في زمن أقل مما أدى إلى إزدحام السلم التعليمي بالمواد الدراسية وإرهاق ذهن الطالب وأشارت نتائج الدراسة إلى أن البيئة المدرسية ليست مهيأة ومعدة لإستقبال تلاميذ بهذا الحجم ، كما رأى الباحثان أن التغيير المستمر للسلم التعليمي ، يدل على أن العملية التعليمية تعاني من خلل كبير ، تترتب عليه نتائج سلبية عديدة ، فالأساس في العملية التعليمية ثبات السلم التعليمي وتحديد مراحل الدراسة بشكل دقيق وفق دراسات علمية من ذوي الإختصاص في هذا الشأن والإستعانة ببيوت الخبرة الأكاديمية التي تعين على كيفية إقامة نظام تعليمي راسخ وناضج وغير خاضع للتجريب المستمر .

هذا وقد قدمت الدراسة عدة توصيات ومقترحات لمعالجة سلبيات هذا السلم التعليمي.

إجراءات الدراسة :

في ضوء ما تقدم من الآراء النظرية والدراسات السابقة ، وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها ، تسير الدراسة وفق عرضها للإجراءات البحثية التالية :-

منهج الدراسة :

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الظاهرة وتحليلها، ويتضمن المنهج الوصفي أشكالاً كثيرة وذلك بحسب تصنيفات هويتنى ,(بدر ، ١٩٨٤م) ، وهي : المسح – دراسة الحالة – تحليل الوظائف والنشاطات – الوصف المستمر على مدى فترة طويلة وهي دراسة تتبعية لمراحل معينة من النمو والتطور – (البحث المكتبي والوثائق) ، حيث لا يهدف البحث المكتبي إلى مجرد إعداد قوائم بيولوجغرافية ، وإنما يتضمن تقييم الحقائق المتعلقة بموضوع معين ومقارنتها وتفسيرها والوصول إلى تعميمات بشأنها أي أن هذا المنهج يعتمد على الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة . وهذا المنهج يتناسب مع أهداف الدراسة وطبيعتها . ثم المنهج التحليلي وذلك لتحليل النتائج المستخلصة من المعلومات التي تم جمعها من الأوراق العلمية والمؤتمرات والدراسات البحثية وتحليل محتواها والنظر في الوثائق المكتوبة والمقارنة بين الفلسفات والرؤى التي بنيت عليها مقترحات السلم التعليمي .

وعلى ضوء موضوع الدراسة وتساؤلاتها وللإجابة عليها سوف يتم إستخدام مرحلة التركيب بعد مرحلة التحليل حيث يتم التأليف بين هذه الحقائق وتفسيرها وذلك كله من أجل فهم الماضي ومعالجة الحاضر وقراءة المستقبل على ضوء الأحداث والتطورات الماضية . ثم إستخدام المنهج الاستقرائي ، (هويتنى, ١٩٥٠م) والذي يهدف إلى التنبؤ بالظواهر المستقبلية والتي تبدأ بالجزئيات لتتوصل إلى القوانين ويستخدم هذا المنهج القياس في تطبيق القاعدة على بعض الحالات الخاصة حيث يتم الوصول لتحقيق الإجابات والمقترحات المقدمة لمواجهة الإشكاليات الحادثة .

عرض ومناقشة النتائج وتحليلها :

أولاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصّه :

«ما الأوضاع الراهنة للتعليم في ضوء المؤشرات التربوية والاستراتيجية ؟»

كما حددت الدراسة سابقاً منهج الدراسة وتجيب عن هذا السؤال من خلال النظر في الوثائق التاريخية ونقدها وتحليلها لواقع التعليم ، ونتائج وتوصيات الدراسة التربوية والأوراق العلمية ومراجعة الإستراتيجية القومية الشاملة والتي صدرت بعد مؤتمر سياسات التربية والتعليم والذي أوصى بتغيير السلم التعليمي (أكتوبر – ديسمبر ١٩٩١م) وتقسيم التعليم العام إلى مرحلتين فقط ، وعند النظر في ما جاء في الإستراتيجية نجد أن الواقع المعاش غير الذي جاء فيها وذلك من ناحية تطبيق مفهوم التعليم الأساسي فهو من ناحية أنه تعليم شامل ومتوازن يعمل على تنمية جوانب الشخصية المتعددة الروحية والفكرية والوجدانية الجسمية والإجتماعية، نجد أن بعض من هذه الجوانب قد تحقق وأن المنهج وما يحتويه يحقق بعض الجوانب ولا يحقق كل الجوانب لأنه لم يتم تنفيذ المنهج كما خطط ورسم له فلم يعمل على تنمية الجوانب الجسمية والإجتماعية من ناحية عدم تطبيق منهج النشاط بالطريقة الصحيحة ولا يحقق التكامل بين الدراسات الأكاديمية النظرية ، وبين النشاط التطبيقي العملي لكسب مهارات يدوية وقدرات إنتاجية ,وتنميها, وذلك لعدم إستخدام الوسائل التعليمية التى تؤدى إلى كسب هذه المهارات وتنميتها ولا يدرّس المنهج بالطريقة التطبيقية وإستخدام منهج النشاط فقط بالطريقة النظرية وفي الغالب لا يتم توصيله حتى بالطريقة النظرية الصحيحة وذلك من خلال عدم إستخدام طرق التدريس والأساليب الحديثة ، كما أنه لم يحقق التعليم المتنوع وذلك لعدم إعداد وتدريب المعلمين على مثل هذه الأساليب والطرق الحديثة للتدريس ، خاصة الطريقة الكلية ، فمعظم المعلمين ينفرون ويكرهون هذه الطريقة وذلك لعدم تدريبهم وتنويرهم بها فكيف يبلغ رسول رسالة ليس مقتنعاً بها ؟ فمعظم معلمي المرحلة الإبتدائية ومعلمي المرحلة المتوسطة سابقاً لم يتم تدريبهم تدريباً أساسياً، وكل الذي ناله هؤلاء المعلمون مجرد تنوير محدود بالمنهج الجديد والأساليب

الحديثة للتدريس حتى المعلمون خريجي كليات التربية والذين يعملون بمرحلة الأساس ، علماً بأن المعلم هو أهم مدخلات العملية التربوية .

أما بالنسبة لأهداف مرحلة الأساس (وزارة التربية والتعليم) والتي نصت على أن يكون المنهج متضمناً للقيم والمهارات المرغوب في تمليكها للتلاميذ فقد جاء المنهج متضمناً لها مما يعمل على غرس العقيدة الدينية والقيم الدينية التي نادت بها كل الأديان السماوية، بالإضافة إلى القيم الفاضلة الأخرى، أما بالنسبة لإكتساب المهارات (مهارات اللغة، الاستماع، التحدث والقراءة والكتابة) فقلة عدد قطع الإملاء وموضوعات التعبير، ونماذج الخط لم تعمل على إكساب التلاميذ لهذه المهارات بالصورة المثلى والمطلوبة (المركز القومي للمناهج – ٢٠١٠م) كما جاء محتوى المنهج قليلاً في الجوانب التالية : الإجتماعية، الثقافية، الاقتصادية ، ونظم الحكم، والجغرافيا والتاريخ، وحقوق وواجبات المواطن وغيرها، خاصة وأن كل هذه الجوانب لها دورها في التربية الوطنية للنشئ (المركز القومي للمناهج، ٢٠١٠م) مما لا يؤهل الناشئة للمواطنة الفاعلة كما جاء في الأهداف وتنمية الإتماء للوطن .

إن المنهج في مرحلة الأساس يقوم على تكامل المعرفة وهذا عمل تربوي جيد ولا غبار عليه ولكن لظروف التعليم في السودان أوضاع غير ملائمة لهذا النهج التعليمي ، فهو يعتمد إلى حد كبير على النشاط بما يقدر بربع الزمن وهذا النشاط يتطلب أولاً معلماً مدرباً عليه وثانياً يتطلب عددية قليلة من التلاميذ في الصف وحالياً في السودان يتعذر الاثنين معاً (المركز القومي للمناهج ، بدون تاريخ) أما في المدرسة الثانوية متعددة المجالات فهي لم تسد حاجة السودان من التعليم الفني ، ولا التعليم الديني ، ومن الناحية الأكاديمية فالمواد الكثيرة التي أُدخلت على المنهج كانت على حساب أوزان المواد الأساسية فيها كاللغتين العربية والإنجليزية وكذلك على مواد العلوم والرياضيات وكذلك مادة الدراسات البيئية التي هي إحدى غايات التربية السودانية (المركز القومي للمناهج ، بدون تاريخ) ، وإنعكس ذلك على كل جوانب العملية التعليمية الأخرى ، كما أن البيئة المدرسية سواء في الداخل أو المحيطة بالمدرسة لا تلبي هذا النوع من التعليم ، فلم تتاح فرص للناشئة للتدريب

على طرق جمع المعلومات وذلك من خلال أساليب التدريس الحديثة ولم تتاح له حتى التعرف على البيئة الطبيعية التي يعيش فيها وذلك من خلال الزيارات والرحلات والوسائل التعليمية المتاحة لإكسابهم خبرات وإكتشاف قدراتهم وميولهم وتنمية مهاراتهم ، فكل هم المعلم هو إكمال المقرر الدراسي ولم يراعي تطبيق المنهج مراحل النمو وإحتياجاته كما جاء في الإستراتيجية . وكما أن البيئة المدرسية وعدم توفر الضروريات بها لتنفيذ الأنشطة التي بُني عليها المنهج يعوق تنفيذ المنهج بالطريقة المثلى وذلك لضعف الإمكانيات وضعف التمويل والذي أوكل أمره للمحليات وتختلف المحليات من محلية لأخرى . أما في مجال تقويم التلاميذ سواء في مرحلة الأساس أو الثانوي فما زال أسلوب التقويم أسلوباً تقليدياً يركز على قياس الحفظ والاستظهار ، ولا يهتم بكل ما جاء في المنهج من مهارات وإتجاهات وغير ذلك ولم يعمل تطبيق المنهج على تنفيذ موجهات مؤتمر سياسات التربية والتعليم لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها التعليم ، كما لم يتم تطبيق مبدأ تعميم التعليم وإلزاميته (فوزية طه مهدي ، ٢٠٠١م) .

ثانياً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه :

«ما أهم قضايا التعليم وما أفضل السبل لمعالجتها ؟»

تجيب الدراسة عن هذا السؤال من خلال النظر في الدراسات التربوية والأوراق العلمية والمؤتمرات ولجان التقويم المختلفة في هذا الجانب ومن ثم نقدها وتحليلها بغية الوصول لحلول ومعالجات لهذه القضايا .

وقد كانت أولى هذه القضايا التي تواجه التعليم في الوقت الراهن وبعد أن أوصى مؤتمر سياسات التربية والتعليم بتقسيم التعليم إلى مرحلتين :

أ) مرحلة التعليم الأساس وتمتد إلى ثماني سنوات ويبدأ الإلتحاق بها من سن السادسة .

ب) مرحلة ثانوية متعددة المجالات موحدة الشهادة (أكاديمي ، فني ، دراسات إسلامية) وتمتد إلى ثلاث سنوات .

رأى التربويين والقادة المسئولين عن التعليم وبعد أن مرّ على تطبيق هذا السلم ما يقارب العشرين عاماً أن السلم التعليمي في السودان يمتد لإحدى عشر عاماً فقط وبمقارنة السلم التعليمي مع الدول العربية ودول الجوار المباشر الأفريقية فإن معظمها يتفق على سلم تعليمي يمتد لإثني عشر عاماً ، ومن ثم بدأت الإقتراحات لتعويض العام الدراسي الذي حُذف من السلم السابق ، وتقديم المقترحات لأي مرحلة من المرحلتين يضاف هذا العام ، وقُدمت عدة خيارات في هذا الجانب وقد أقر المؤتمر القومي للتعليم والذي عقد في فبراير ٢٠١٢م مبدأ هذه الإضافة ولم يتم حسم الأمر ، وترجح هذه الدراسة الخيار الذي ينادي بإضافة هذا العام لمرحلة الأساس وأن تقسم مرحلة الأساس إلى مرحلة تعليمية جديدة تتمثل في حلقتين ، الحلقة الأولى وتستوعب تلاميذ الصفوف من الأول وحتى السادس والحلقة الثانية وتستوعب تلاميذ الصفوف السابع والثامن والتاسع ، وأن هذا الخيار قد يكون هو الأفضل لأسباب كثيرة تحقق غايات التربية السودانية ، ففي إضافة هذا العام الدراسي لمرحلة الأساس كثير من الإيجابيات تتمثل في الآتي :-

- إن إضافة العام لمرحلة الأساس يعوض عاماً كان في الأصل جزءاً من هذه المرحلة ، وسوف يحسن من المخرجات التعليمية .
- إن الفئة المستفيدة – في حالة إضافة العام لمرحلة الأساس – أكبر عند إضافة العام الدراسي للمرحلة الثانوية (فطلاب مرحلة التعليم الأساس يمثلون ٧٣٪ من طلاب التعليم العام) .
- رفع الحد الأدنى للمستوى التعليمي لتسع سنوات يتوافق مع توصية هيئة اليونسكو في عام ٢٠١١م بإعتماد تسع سنوات للتعليم الأساس .
- رفع الحد الأدنى للمستوى التعليمي لتسع سنوات يتسق مع السلم التعليمي في معظم دول العالم العربي والجوار الأفريقي .
- مدارس التعليم الأساس لها إنتشار واسع في الريف وهنالك عدد مقدر منها مبنى بالمواد غير الثابتة مما يقلل من تكلفة إنشاء الفصل الإضافي من جانب الأهالي،

هذا إضافة إلى أن المواطنين لهم دافعية أكثر لبناء فصول مرحلة الأساس من بناء فصول المدارس الثانوية ، كما أن معظم مدارس الأساس في السودان تم بناؤها بالمجهود الشعبي .

- دراسة التلميذ للتعليم الأساس في تسع سنوات تزيد من حصيلته التعليمية والثقافية مما يساعده على مجابهة متطلبات الحياة العامة في حالة عدم تمكنه من مواصلة تعليمه الثانوي . وعموماً فإن الطلاب يقل عددهم كلما تحركنا من قاعدة الهرم التعليمي لأعلاه .
- إن إضافة العام الدراسي للمرحلة الثانوية لا يؤدي لعلاج مشكلة بقاء الطلاب لثمان سنوات متصلة بمرحلة الأساس ، كما أنه يحدث إشكالاً تربوياً جديداً يتمثل في وجود طلاب في عمر ١٤ – ١٥ عاماً بالصف الأول والثاني الثانوي مع طلاب في عمر ١٧ – ١٨ عام بالصف الثالث والرابع الثانوي .

كما أنه لا ينبغي أن يبنى قرار إضافة السنة الدراسية على التكلفة المالية ، بل على الرؤية التربوية السليمة .

كما أن من أهم القضايا التي يعاني منها التعليم في الوقت الراهن وقت العام الدراسي فقد كان الهدف من إنقاص السلم التعليمي عاماً دراسياً هو إطالة أيام العام الدراسي الفعلية على ألا تقل عن ٢١٠ يوماً دراسياً ولكن هذا ما لم يتحقق وقد أشارت الدراسات (أنظر الدراسات السابقة ص١٣) أن عدد الأيام الذي خطط له واضعي المنهج لم يتحقق ولا قريباً منه في أي ولاية من ولايات السودان أو مدرسة بل أظهرت الدراسة أن متوسط أيام الدراسة لا يزيد عن ١٧٠ يوماً وفي بعض الولايات إلى أقل من ١٥٠ يوماً مما ترتب عليه شكوى المعلمين من أن العام الدراسي لا يكفي لتدريس موضوعات المنهج وبالتالي فلم يتم تعويض حذف العام الدراسي .

كذلك ومن القضايا التي تثار على الساحة التربوية رؤية كثير من التربويين أن وجود تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٤ سنة في مكان واحد -ولا يخفى

على أحد خصائص النمو في كل المراحل التعليمية - ينجم عنه بعض المشاكل ، ففي دراسة سابقة (رقم ٢)كشفت الدراسة أن هذه القضية لا تمثل مشكلة تعوق تنفيذ السلم التعليمي وإستمرار مرحلة تعليم الأساس لثمان سنوات مع وجود التلاميذ مع بعضهم ، فالمعروف أن هؤلاء التلاميذ ينحدرون من حي واحد أو قرية واحدة وقد يكون أغلبهم من أسر واحدة وهم يتعايشون معاً خارج المدرسة أيضاً كما أن معظم الوقت الذي يقضونه في المدرسة يكونون منفصلين عن بعضهم البعض إذ أن كل واحد منهم سيكون في فصله تحت رعاية وعناية معلمين ، كما أن معظم هؤلاء التلاميذ يكوِّنون صداقات داخل الفصل ومع من هم في سنهم وليس مع الأكبر سناً ومن التجربة الشخصية للباحثة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها السبق في هذا المجال التعليمي يكون هنالك معلم الصف ومعاونه والذي يظل ملازماً للتلميذ وخاصة صغار التلاميذ في المراحل الأولى طوال اليوم الدراسي وفي كل الساعات المتواجد فيها التلميذ داخل المدرسة حتى يوصله في نهاية اليوم الدراسي إلى باب المدرسة فإذا أُخذ بهذا النظام في حل مشكلة هؤلاء التلاميذ فسوف يتضح أن هذه المشكلة عارضة ووهمية سريعة الحل ولا تقف حجرة عثرة لتنفيذ مدرسة الأساس ما دام أن هذا النظام هو الحل الأمثل لتعميم التعليم وإلزاميته وشمول منهجه .

كذلك من القضايا التي تواجه التعليم مشكلة تنظيمات المنهج فقد إعتمد المنهج الجديد على المناشط والمنهج المحوري والذي يقسم المحتوى إلى وحدات متكاملة مترابطة تندمج فيها مجالات المعرفة التي لها علاقة بموضوع الوحدة على أن تكون محتويات الوحدة مرتبطة بحياة التلاميذ وتدور حول مشكلات الحياة والمجتمع ، ولكن تنفيذ هذا المنهج كما خطط له يتعذر أن يلم به معلم واحد ، فهذا المنهج يحتاج إلى معلم شمولي ملم بالعلوم التطبيقية والإنسانية ، وكما يتطلب بيئة تعليمية غنية وحافزة وإجراء تغيرات شاملة في المدرسة ومرافقها ، كما يعاني المنهج من المعلم الذي يقوم بتنفيذه وإلمامه بطرق وأساليب التدريس الحديثة بجانب المعيقات والتي تتمثل في عدم تجهيز البيئة المدرسية لإستقبال تنفيذ المناشط وعدم توفر المعدات

والمباني والمساحات وكل هذه المعيقات تحتاج للتمويل والذي تعجز عنه المحليات التي تتبع لها المدارس وذلك بعد أن أُوكل أمر تمويل التعليم للمحليات فكل محلية تختلف عن الأخرى في كل ولايات السودان المختلفة .

أما في مجال المدرسة الثانوية فأهم القضايا التي تواجه التعليم في هذه المرحلة بالنسبة للمنهج فالطالب وبعد أن درس لمدة ثماني أعوام بنوع من المناهج يواجه في هذه المرحلة بنوع آخر من تنظيمات المناهج وهو منهج المواد المنفصلة مما يجعل الطلاب يواجهون صعوبات خصوصاً في المواد العلمية ، كما أن عدد الحصص لا يتناسب مع غالبية المواد ، وتعاني هذه المرحلة من كثرة الكتب الدراسية المقررة مما أضعف المواد الأساسية ، زد على ذلك ضعف تدريب المعلمين على الطرائق والأساليب الحديثة في التدريس وقلة إستخدامهم للتقنيات التعليمية وعدم إلتزام غالبية المعلمين بالتحضير اليومي للدروس ، مع إفتقار البيئة التعليمية لكثير من مقومات العملية التعليمية .

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نصه :

«ما الذي يجب فعله لتحسين نظام التعليم ؟»

لقد تميز النظام التعليمي بكثير من الإيجابيات ، وقد نفذ في السودان بعد الرجوع إلى مجهودات التربويين السودانيين ، وما تم التوصل إليه في المؤتمرات والسمنارات وورش العمل واللجان المختلفة التي شكلت في عهود سابقة وقامت من أجل إصلاح التعليم محلياً وإقليمياً ، وقد جاء ضمن إستراتيجية قومية شاملة ، كما أن الأهداف والغايات والأسس التي بني عليها واقعية نابعة من قيم وتجارب وتاريخ الأمة ، ولكن كطبيعة أية تجربة إنسانية تشوبها بعض النواقص ولكنها تتحسن ويتم تطويرها من خلال الممارسة والمواكبة والإستفادة من تجارب الآخرين .

وكما هو معروفاً فيتم التطوير بالحذف أو الإضافة أو الإستبدال وليس التغيير ومن ثم فقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحسين نوعية التعليم وبعد مراجعة كل القضايا السابقة وإقتراح الحلول لمعالجتها .

فأولاً : يتم إضافة العام الدراسي الناقص إلى مرحلة التعليم الأساس وليس ضرورياً فصل التسع فصول عن بعضها أو تقسيم المرحلة إلى قسمين إذا تم إتخاذ التدابير اللازمة لذلك الأمر .

ثانياً : بالنسبة للمنهج يمكن أن يأخذ مصمموا المناهج بالنظريات الحديثة في وضع المناهج وذلك بعد دراسة كل الصعوبات التي واجهت التنفيذ وتنظيم المحتوى وطرق وأساليب التدريس .

ثالثاً : لا يمكن النظر في تصميم المناهج وطرق وأساليب التدريس وأساليب التقويم دون التطرق إلى المعلم والذي يمثل أهم مدخلات العملية التربوية ، فما فائدة منهجاً صُمم ووضع بأحدث الأساليب دون الإهتمام بمن الذي يقوم بتنفيذه وبالكيفية التي ينفذه بها وهو المعلم ، فلابد من النظر في تأهيل وإعداد المعلم وفق التطورات الحديثة والمستجدة في كل الجوانب بدءاً من مفهوم المنهج وأهدافه وطريقة تدريسه والأساليب والوسائل المساعدة على ذلك .

والدراسة لا تود أن تكثر وتكرر المقترحات والتوصيات في الإجابة عن هذا السؤال فقد تجيب عليه المقترحات والتوصيات .

النتائــج :

نتيجة لكل ما تقدم من دراسة وعرض شامل للسلم التعليمي الحالي فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية :-

١- أن السلم التعليمي ينقص عاماً دراسياً كاملاً مقارناً بأنماط السلم التعليمي في الدول التي حولنا .

٢- أن هذا التعليم لا يلبي طموحات معظم التربويين والمواطنين في تقديم تعليم جيد النوعية .

٣- هذا التعليم لا يتسع لكل مدخلات التعليم (الأهداف ، التلاميذ ، المناهج ، البيئة ، تقنيات التعليم ، نظام الدراسة ، المعلمين ، الإدارة ، المباني المدرسية والتمويل) .

٤- ظهور قصور واضح يرتبط بالكفاءة التعليمية والتي من مؤثراتها (الإعادة والتسرب والرسوب) .

٥- لم يتم تعميم التعليم وإلزاميته رغم صدور القانون بذلك فلا زالت هنالك أعداد مقدرة لم تتاح لها فرصة التعليم .

٦- أما في مجال التمويل فهنالك قصور واضح في هذه الناحية وهي تؤثر بصورة واضحة في الدافعية للتعليم وفي قدرة المعلم على تجويد عمله وقد تقود لخلل في جوانب أخرى لإيكال أمر التمويل للمحليات ، فالعبء الزائد على التعليم وقع على المجتمع والأسرة .

٧- تدريب المعلمين ، فبعد أن رفعت الوزارة يدها عن التدريب الأساسي والمهني ، وعزوف الطلبة (المتفوقين) عن الإلتحاق بكليات التربية بالجامعات فقد تدنى مستوى الإلتحاق وبالتالي مستوى الخريج.

٨- بالممارسة إتضح أن المدرسة الثانوية المتعددة المجالات لم تسد حاجة السودان من التعليم الفني ولا الديني ، كما أن هذه المواد الكثيرة التي أُدخلت على منهج المرحلة الثانوية الأكاديمية كانت على حساب أوزان المواد الأساسية فيها كاللغة العربية والإنجليزية وكذلك على حساب مواد العلوم والرياضيات والدراسات البيئية والتي هي إحدى غايات التربية .

٩- أما في مجال التقويم والإهتمام بالنشاطات التربوية التي يقترحها المنهج فلم تنفذ في سبيل الإستعداد للإمتحانات فقد درجت أسر التلاميذ على ملاحقة أبنائها

بصورة مستمرة لإستذكار دروسهم وتدفعهم دفعاً لإحراز درجات عالية في إمتحانات النقل أو إمتحانات نهاية المرحلة ، وكذلك إدارات المدارس التي تتطلع إلى أن تتبوأ مدارسهم مكاناً مرموقاً بين المدارس الأوائل . وبذلك أخل المنهج بفكرة النشاط والخبرة وإكساب المهارات .

١٠- وكانت من أهم النتائج أن هذا السلم التعليمي الحالي جاء ضمن إستراتيجية قومية شاملة مما ضمن له تفاعلاً مع بقية القطاعات الأخرى في الدولة فتخدمه ويخدمها . كما أن الأهداف والغايات والأسس التي بُني عليها نابعة من قيم وتجارب الأمة السودانية عكس السلالم التعليمية السابقة فالسلم التعليمي الذي تم إعتماده مع بداية العهد الإستعماري والإنجليزي المصري وذلك الذي تم إقتراحه بعد الإستقلال والذي تم تنفيذه في السبعينات لم توضع وفق فلسفة تربط بين سياسات القطاعات الأخرى مثل الإقتصاد والزراعة والإجتماع والثقافة ... إلخ ، فجاءت معزولة مما أضعف أثرها بل أن بعضها كان مبعثه فلسفات وأهداف بعيدة عن روح التربية السودانية (فوزية طه مهدي ، ١٩٩٥م) .

فإذا واجه هذا السلم التعليمي الحالي بعض التحديات والمشاكل فمن الممكن التغلب عليها لأن فلسفة السلم التعليمي قائمة ونابعة من غايات التربية السودانية ، كما أن التطوير سمة لازمة لكل من المنهج وكل جوانبه المختلفة التي يبنى عليها ولا داعي لتغيير النظام التعليمي ، فالسلبيات والقصور الذي لازم السلم التعليمي الحالي فهذا يلازم تطور الأنظمة التعليمية في بداية التغيير ولكن العمل على سد الفجوات والثغرات وتدارك الفرق بين النظرية والتطبيق عن طريق عقد ورش العمل على مستوى الولايات لشرح الأهداف وإقامة لجان المتابعة المركزية على مستوى الوزارة الإتحادية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية والعمل على سد الثغرات في التطبيق ، وعقد دورة تدريبية للمعلمين القدامى والجدد لتوضيح نظم الإستراتيجية التعليمية وأساليب تطبيق وتنفيذ المنهج والمرونة في التطبيق والقيام بالبحوث والدراسات التربوية الجادة في هذا المجال الجديد والإستفادة من التجارب الإنسانية في البلاد الأخرى والإهتمام بالتغذية الراجعة في ميدان العمل فالتطبيق العملي قد يبرز بعض المشاكل ويجب الإهتمام بالتقويم المستمر فكطبيعة أي عمل بشري لا يمكن أن يكون كاملاً ، ولكن هذه الثغرات لا تقف حائلاً أمام الإستمرار في تطبيق السلم التعليمي والعمل على معالجة صعوباته ومشكلاته .

التوصيات :

على ضوء ما تقدم من نتائج ، يمكن التوصل إلى التوصيات التالية :-

١- إضافة العام الدراسي الناقص لمرحلة الأساس لتصبح تسع سنوات .

٢- الإهتمام بتأهيل وتدريب المعلمين تدريباً مستمراً ، والإستعانة بأساتذة الجامعات في الدورات التدريبية وتدريبهم على أحدث الأساليب التدريسية والتقويمية .

٣- توفير الدعم اللازم للعملية التربوية وعدم الإعتماد على المحليات فقط في التمويل ومشاركة الحكومة ومؤسساتها المختلفة والمجتمع والقطاع الخاص في أمر تمويل التعليم .

٤- إعادة تصميم المناهج والمقررات الدراسية في التعليم العام وفق أحدث النظريات.

٥- العمل على إصدار قانون المجلس القومي للمهن التربوية ليكون مسئولاً عن تمهين وظيفة التعليم ومنح الترخيص لممارسة المهنة (تمهين التعليم) فلا جدوى من تصميم منهج يعتمد على معلمين غير أكفاء .

٦- قيام جهاز للمتابعة لتنظيم هذه المقترحات لأن أمر التدريب صار للجامعات ، وأمر التطبيق صار للولايات وهنالك مشكلة حقيقية في المتابعة .

المراجــع :

أولاً : المراجع العربية :-

١. إبراهيم ، فوزي طه ، ورجب أحمد الكلزه ، (١٩٩٦م) ، المناهج المعاصرة ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي .

٢. بدر، أحمد، (١٩٨٤م)، أصول البحث العلمي ومناهجه ، ط٧ ، وكالة المطبوعات ، الكويت .

الأوراق العلمية والمؤتمرات :

١- الإتحاد العام للطلاب السودانيين ، (٣ مارس ٢٠٠٧م) ، أمانة الشؤون العلمية رؤية طلابية حول السلم التعليمي للتعليم العام .

٢- الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م – ٢٠٠٠م) ، منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية ، سبتمبر ١٩٩٢م ، المجلد الأول ، ط٢ ، دار جامعة الخرطوم للنشر .

٣- بشير ، محمد مزمل ، وسميرة بدوي حسن البدري ، (٦ – ٧ ديسمبر ٢٠١١م) ، السلم التعليمي وتطبيقاته في السودان ، المؤتمر العلمي السنوي ، كلية التربية ، جامعة الخرطوم .

٤- جمهورية السودان ، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، (١١ – ١٣ مايو ٢٠١٠م) ، السمات العامة لمناهج مرحلة التعليم الأساس ، بخت الرضا .

٥- جمهورية السودان المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ، (٢٠٠١م ، ٢٠٠٨م ، ٢٠٠٩م) ، تقويم كتب الحلقات الثلاثة بمرحلة التعليم الأساس ، بخت الرضا .

٦- جمهورية السودان ، وزارة التعليم العام ، المؤتمر القومي للتعليم الثالث ، (٢٠٠٩م) ، تقويم واقع التعليم العام في السودان .

٧- جمهورية السودان ، المؤتمر القومي للتعليم ، (ربيع الاول ١٤٣٣هـ ، ١٠ فبراير ٢٠١٢م) ، التعليم صناعة المستقبل ، التوصيات ، قاعة الصداقة بالخرطوم .

٨- جمهورية السودان ، وزارة التربية والتعليم ، (سبتمبر ١٩٩٠م) ، - التقرير الختامي - المؤتمر القومي لسياسات التربية والتعليم .

٩- مغربي ، يوسف عبد الله ، (ديسمبر ٢٠٠١م)، الخلفية التاريخية للتعليم الأساسي وأثر التغيرات الهيكلية في السلم التعليمي على المناهج المقدمة ، مجلة محاور ، العدد السابع ، جامعة أم ردمان الأهلية .

١٠- مغربي ، يوسف عبد الله ، (٢٠٠٦م) ، السلم التعليمي في السودان ، الرؤية المستقبلية ، ورشة عمل خبراء المنتدى التربوي السوداني ، قاعة الشارقة .

١١- مغربي ، يوسف عبد الله ، (يناير ٢٠١١م) ، دراسة السلم التعليمي السوداني ومقارنته إقليمياً ، ورشة عمل حول المنهج الدراسي الجديد ، الرؤى ، الأهداف ، المجلس الوطني ، القاعة الخضراء .

الرسائل الجامعية :

١- فوزية طه مهدي ، (ديسمبر ١٩٩٥م) ، مرحلة الأساس والتحديات المتوقعة (دراسة تحليلية في تخطيط التعليم العام في السودان) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الخرطوم .

٢- فوزية طه مهدي (٢٠٠١م) ، دراسة تقويمية لواقع مرحلة التعليم الأساسي في جمهورية السودان (ولاية الخرطوم) ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية التربية ، جامعة الخرطوم .

المراجع الأجنبية :

1- M.A.Brimen & L.Pauli: (1971) , Wastage in Education , a world problem , Studies and Surveys in Comparative Education Unesco , paris , IBE .

2- Whitney .F.L, (1950) , The Elements of Research ,3d ed ,

s New York ; Prentice Hall .

الملاحق:

ملحق رقم ١ :

يوضح التحليل الإحصائي لورقة رؤية طلابية حول السلم التعليمي للتعليم العام مارس ٢٠٠٧.

النظام الأنسب للتعليم من الناحية التربوية

البيان	النسبة
أ	%10.7
ب	%68
ج	%19.3
د	%2

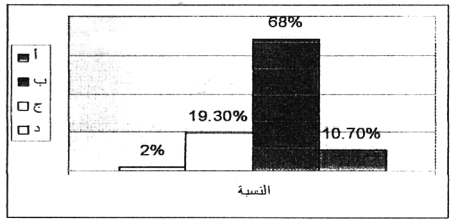

النظام الأنسب للتعليم من ناحية المناهج

البيان	النسبة
أ	8.72%
ب	%70.5
ج	%18.1
د	%2.7

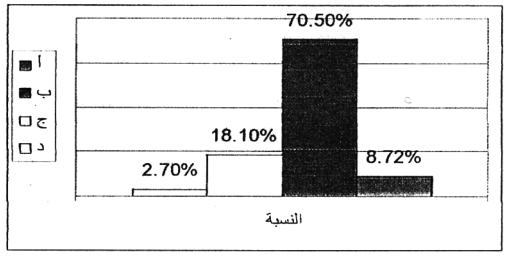

النظام الأنسب للتعليم من الناحية النفسية للطالب

البيان	النسبة
أ	%10
ب	%67.7
ج	%19.6
د	%2.7

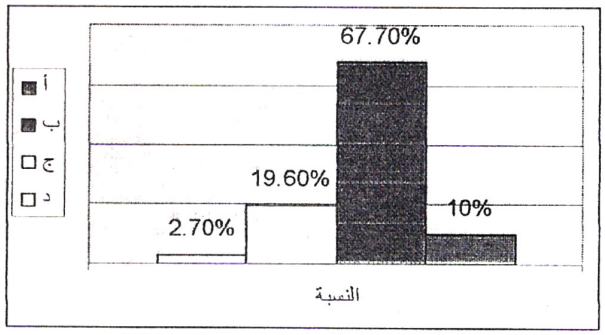

النظام الأنسب للتعليم من الناحية الاقتصادية

البيان	النسبة
أ	%9.4
ب	%52.3
ج	%28.9
د	%9.4

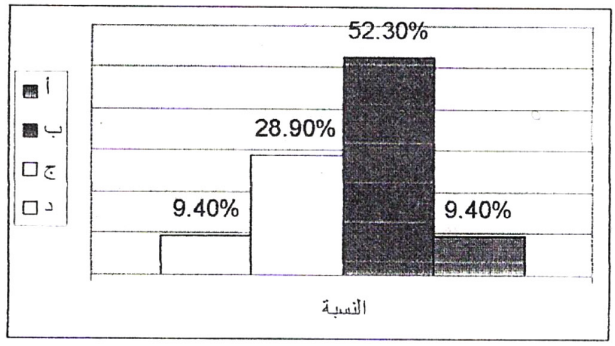

النظام الأنسب للتعليم من الناحية الاجتماعية

البيان	النسبة
أ	%11.3
ب	%62
ج	%22.7
د	%4

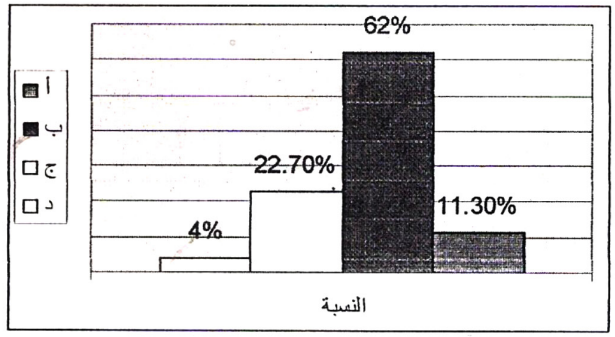

النظام الأنسب للتعليم من حيث التوزيع الجغرافي و التغطية التعليمية

البيان	النسبة
أ	%10
ب	%58.4
ج	%26.2
د	%5.4

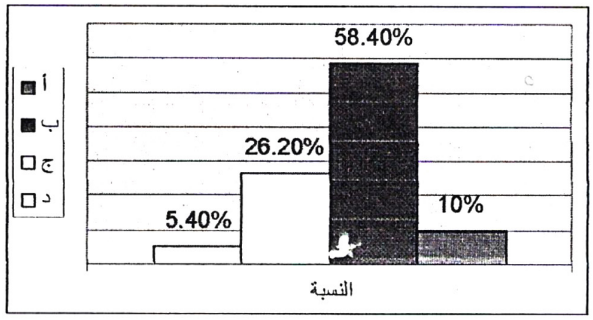

النظام الأنسب للتعليم من حيث تقليل الفاقد التربوي

البيان	النسبة
أ	%8.9
ب	%58.9
ج	%23.3
د	%8.9

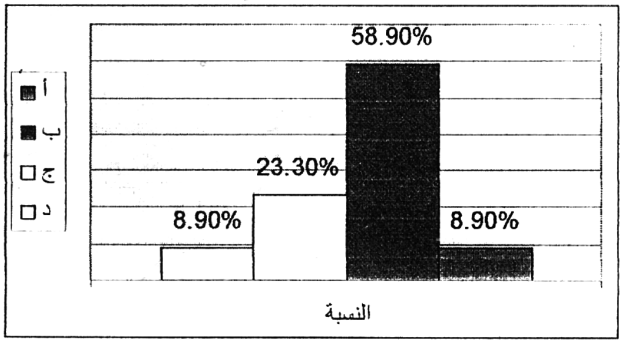

النظام الأنسب للتعليم لأبناء السودانيين العاملين بالخارج

البيان	النسبة
أ	%9
ب	%60.4
ج	%22.9
د	%7.7

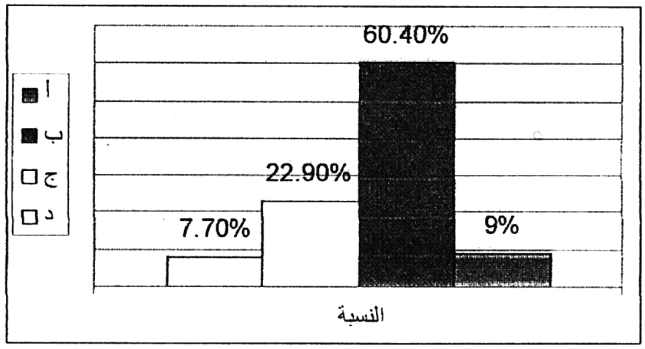

النظام الأنسب للتعليم استيعاباً لأبناء الرحل

البيان	النسبة
أ	16.3%
ب	%56.5
ج	%20.4
د	%6.8

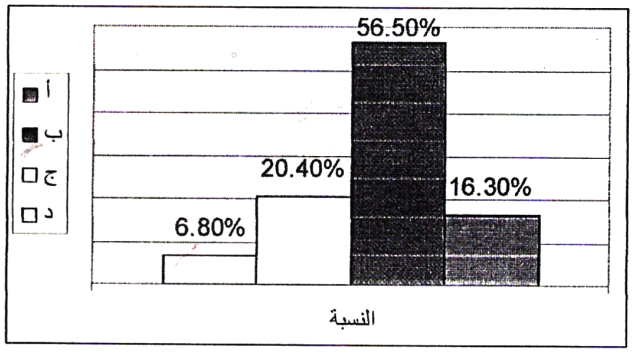

النظام الأنسب للتعليم بأخذ كل المعطيات السابقة

البيان	النسبة
أ	%9.3
ب	%54.7
ج	%32.7
د	%3.3

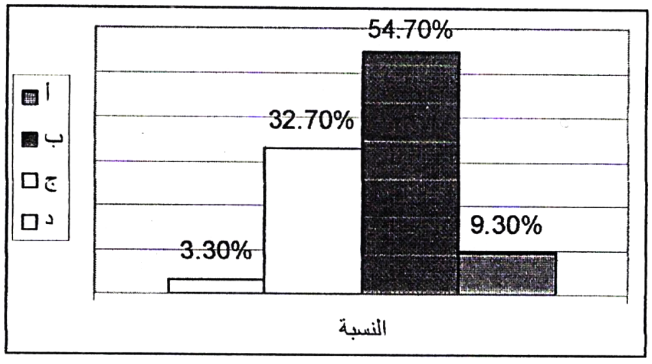

النظام الأمثل للتعليم بأخذ كل الخيارات
(النتيجة النهائية)

البيان	النسبة
أ	%١٠,٤
ب	%٦٠,٩
ج	%٢٣,٤
د	%٥,٣

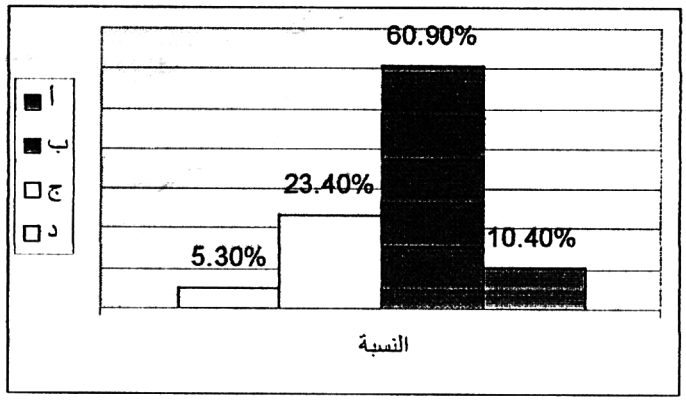

ملحوظة :

أ = نظام أولية – وسطى – ثانوي.

ب = نظام ابتدائي – متوسطة – ثانوي.

ج = نظام أساس (٨) سنة – ثانوي (٤) سنة .

د = نظام أساس (٩) سنة – ثانوي (٣) سنة.